

أوروبا وفلسطين: بين الاقتراب والمسؤولية

عاطف أبو سيف *

بذات القدر الذي تحول فيه المشهد الدولي بعد الحرب الباردة إلى القطبية الواحدة وانتهي عصر الثنائية الذي كان سمة الحرب الباردة، بدأت تظهر في مشهد العلاقات الدولية قوى وتكتلات إقليمية نجحت في تقديم نماذج فاعلة من القوة المختلفة التي تترجم نفسها عبر اشتباك وحضور لا يقل أهمية في اطراف الكون. كان ظهور الإتحاد الاوروي الظاهرة الأبرز في ذلك. فالإتحاد الذي بدأ كشركة لإدارة الكربون والفحم بين ست دول في خمسينات القرن العشرين صار في بداية الألفية الجديدة اتحاداً اقتصادياً وسياسياً ذا أبعاد أمنية وعسكرية بين سبع وعشرين دولة. واستطاع ان يفرض نفسه في العالم سواء عبر قوته الناعمة والمعونات الاقتصادية او عبر المساهمة في الوساطة والتدخل لحل النزاع والمساعدات السلمية وربما إرسال الجنود والشرطة للتدخل بالقوة. بالطبع مع صعود نجم القوة الصينية وتعدد القوى الصاعدة ورسوخ قوة أوروبا الجديدة بات المشهد الكوني يتسم بتعدد القطبية رغم هيمنة قطب أعظم على تفاصيل المشهد (١).

ظل الشرق الاوسط منذ لحظات تشكيل المشروع التكاملية الاوروي الساحة الأكثر إغراءً في بحثه عن التنافس والتأثير والحضور لجملة كبيرة من الأسباب يقع أهمها في كتب التاريخ والدين وبعضها في المصالح الاقتصادية والجيوستراتيجية. لقد اتسم بحث أوروبا الصاعدة عن دور يتدخل متزايد في تفاصيل الصراع كما وجدت أن علاقتها مع الجار العربي تكتسب أهمية وألوية في اشتباكاتهما الخارجية. لذا كانت السياسة المتوسطة التي ظهرت في بدايات السبعينات أول تدخل سياسي تتبناه المفوضية الاوروبية.

* كاتب وباحث فلسطيني

ولدت القضية الفلسطينية في رحم الصراع الدولي ووقع الشعب الفلسطيني ضحية موازين القوى ورغبات تلك القوى وتصوراتها وتحالفاتها. ولا يستقيم فهم تطور الصراع ولا تداعياته دون اللجوء للتحليل السياقي لمشهد العلاقات الدولية في كل فترة زمنية مر بها. وربما الأهم منذ ذلك أن تطوير استراتيجية فلسطينية لمواجهة التحديات التي تواجه مصر القضية الوطنية وتوفير مناخات أكثر تشجيعاً على تحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية بحاجة أيضاً لأخذ سياق العلاقات الدولية بعين الاعتبار. فالقضية الفلسطينية ربما لسوء حظ الفلسطينيين ليست فلسطينية بامتياز وهي لم تولد نتيجة طموح أو نزعات فلسطينية بالتأكيد. إن قوى كونية تكالبت وتحالفت لخلق هذا الصراع الدامي الذي دفع الشعب الفلسطيني فاتورة باهظة الثمن نتيجة له. وكان لأوروبا دور كبير في كل ذلك إن لم يكن الدور الأكبر.

وربما دلت النضال الفلسطيني في المؤسسات الدولية للحصول على عضوية دولة في الامم المتحدة بشكل قاطع على اهمية هذا البعد الدولي في الصراع، إلا أنه دلت بشكل أكثر وضوحاً على الدور المحوري الذي يمكن لأوروبا واتحادها أن يقوما به في هذه المؤسسات. فلا تكمن اهمية الأتحاد من أنه يتشكل من 27 دولة بل أيضاً تأثير هذه الدول في بقاع الأرض المختلفة سواء عبر علاقاتها الاقتصادية او ارتباطاتها التاريخية بمستعمراتها السابقة. المؤكد أن الإتحاد ومؤسساته ودوله يقومون بدور هام في هذه المرحلة من مراحل الصراع، وهو دور تصاعدي بدأ متردداً ثم صار أساسياً ومتعدد الجوانب الآن. ولما كان الفلسطينيون يدركون اهمية المؤسسات الدولية وتمكين علاقاتهم مع العالم الخارجي للمساعدة في ذلك فإن فهم طبيعة تطور مواقف الإتحاد الاوروي لما يتمتع به من قوة ونفوذ وكقوة صاعدة ومؤثرة في المؤسسات الدولية تكتسب اهمية في تطوير استراتيجية فلسطينية لتطوير أدوات النضال الدبلوماسي والحقوقية لتعزيز فرص تجسيد طموحات الشعب الفلسطيني. ثمّة قناعة كبيرة بان أوروبا تقدمت خطوات كثيرة للامام فيما يخص الحقوق الفلسطينية، وهي قناعة في جزء كبير منها صحيحة لكنها أيضاً لا تكفي لكي يقال إن أوروبا المسؤولة تاريخياً عن خلق الصراع وصاحبة الطموح الكوني قد قامت بواجباتها. تقترح هذه الدراسة بانه يمكن للفلسطينيين إذا ما فهموا جيداً طبيعة ودوافع وحقيقة المواقف التي طورها الإتحاد الاوروي خلال الستين عاماً المنصرمة ونظروا بعمق لطبيعة علاقاته في ذات الوقت مع إسرائيل يمكن لهم ان يؤسسوا لرؤية عمل سياسية تقوم على كسب المزيد من المواقف والتأييد. إن فهم حقيقة مستوى الفعالية الاوروية تجاه الحقوق الفلسطينية تتطلب كما تقترح الدراسة فهم مجموعة من المحددات والتطورات التي تتفاعل فيما بينها لتعمق فهمنا للدور الأوروي في الصراع وبالتالي فهمنا لمواقف الإتحاد وكيفية توظيفها لخدمة الاستراتيجية الفلسطينية. وتتمثل هذه في التالي:

أولاً، حقيقة المشروع الاوروي وكيف نجحت اوروبا في الخروج من رماد الحرب العالمية الثانية وفرضت نفسها كقوة كونية مؤثرة.

ثانياً، الدور التاريخي لأوروبا في تضييع الحقوق الفلسطينية ودعم إنشاء إسرائيل وتعزيز قوتها على حساب الفلسطينيين.

ثالثاً، تطور مواقف الإتحاد السياسية من المطالب الوطنية الفلسطينية والمحددات والمؤثرات التي دفعت باتجاه التحول الذي تم في تلك المواقف.

رابعاً، دور الإتحاد في عملية السلام في الشرق الأوسط والتحويلات التي طرأت على هذا الدور وانتقال الإتحاد من ممول إلى وسيط فاعل.

خامساً، العلاقات الفاعلة والعميقة التي تربط الإتحاد بإسرائيل على المستوى الاقتصادي والعلمي والتعاون الشرطي والاستخباراتي وتبادل السلاح رغم تراجع التقارب السياسي بين الطرفين.

إن قراءة هذه المحددات والتطورات سيساعد في تفكيك مستوى الاشتباك الأوروبي في الصراع ويساهم في تطوير الوعي الفلسطيني تجاه تطوير استراتيجية للتعامل مع هذا الفاعل الدولي الهام بما يضمن وقوفه أمام مسؤولياته التاريخية والتزاماته الأخلاقية. إن واحدة من أهم مقولات هذه الدراسة أن الإتحاد بات يدعم الفلسطينيين سياسياً ويعزز في نفس الوقت من مقدرة إسرائيل على الهيمنة على الشعب الفلسطيني من خلال العلاقات الحميمة مع تل أبيب في الاقتصاد والتجارة والبحث العلمي وتبادل السلاح والمعلومات الاستخباراتية. وكل هذه القضايا لا يتم الإشارة لها في ظل النقاش حول دور أوروبا الهام في دعم الفلسطينيين سياسياً وربما تمويل بعض مصاريف السلطة كجزء من تمويل السلام.

أولاً، الإتحاد الأوروبي أكبر من مجرد إتحاد

يعتبر تشكل الإتحاد الأوروبي وصعوده في مشهد العلاقات الدولية قصة نجاح بامتياز لأوروبا التي انهكتها الحروب ودمرتها المدافع والطائرات في حربين كونيتين كانت القارة العجوز مسرحاً لأحداثها الدامية. أوروبا التي شهدت ميلاد عصر النهضة وتطور الفلسفة والعلوم الإنسانية وبزوع فجر العلم والاختراعات المعاصرة وميلاد الدولة الوطنية الحديثة وما ارتبط بها من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وأدبية وقعت ضحية للنزعات الوطنية المتناحرة وللتنافس الاستعماري البشع وللبحث المحموم عن النفوذ والقوة. وللمفارقة فإن ذات النزعات الوطنية التي قادت إلى مقتل قرابة سبعين مليوناً في الحربين الكونيتين ستكون أول ما يتم البحث عن التنازل عنه مقابل تشييد صرح الوحدة الأوروبية.

لقد تميز تاريخ القوة في العالم بانزياحات في مراكزه عكست الصعود والهبوط في الإمبراطوريات والدول. فلقد ظل مركز القوة في العالم متمركزاً حول ضفاف البحر المتوسط منتقلاً بين شماله (حيث اليونانيين والرومان) وشرقه وجنوبه (حيث العرب) إلى أن انتقل مع الثورة الصناعية وبروز القوة البريطانية

والفرنسية الاستعمارية إلى شواطئ الأطلسي. بعد الحرب العالمية الأولى وبصورة أكثر بعد الحرب العالمية الثانية انتقل هذا المركز إلى الضفة الأخرى من الأطلسي. نتج عن هذا تغير في دور أوروبا القارة الفتاكة التي انهكت الحضارة الحديثة بحروب مدمرة وتراجع دورها قليلاً وانكشمت إلى داخل نفسها وتفككت المستعمرات وعادت أوروبا إلى أوروبا.

بالطبع هذا لم يعن فعلياً فقدان أهمية أوروبا ولكن تراجع هذه الأهمية (٢).

ظهرت مشاريع وحدوية أوروبية مختلفة في الحقبة التي تلت مباشرة رفع الأيدي عن الزناد إلا أنها لم ترق لشكل الوحدة المطلوب. تمثلت هذه في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD (١٩٤٨) (٣) ، ومجلس أوروبا (١٩٤٩) وإتحاد غرب أوروبا (١٩٤٨). بيد أن هذه التشكيلات الكونفدرالية لم تشبع رغبة بعض الساسة الأوروبيين الباحثين عن مستقبل أكثر استقراراً يضمن أن تتحول أوروبا تدريجياً لتكتل اقتصادي وسياسي ودفاعي واحد. كما أنها لم تشكل جسماً موحداً يعبر عن الرغبة في تنسيق جهود الدول الأعضاء. كانت أشبه بـ"لحاف مرقط" لتجمعات مختلفة ومتباينة(٤).

بدأ المشروع الوحدوي الأوروبي بتوقيع اتفاقية عام ١٩٥١ بين ست دول (إيطاليا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرغ) نصت على إنشاء الهيئة الأوروبية للكربون والصلب وعلى حرية انتقالها بين الدول الموافقة الأمر الذي عنى إلغاء الحواجز الجمركية بينها بهذا الشأن مع إلغاء فكرة الحصص. الاتفاقية ألزمت الدول الموافقة على تحويل بعض من سيادتها في بعض الجوانب الاقتصادية سيما المتعلقة بإنتاج الفحم والصلب وتنظيمه إلى ما عرف بالهيئة العليا لشركة الفحم والصلب. هكذا بدأت كرة الثلج حيث ستتطور تلك الأفكار البسيطة في مظهرها لتمس جميع جوانب السيادة الوطنية التي تقع في قلب اختصاص الدولة الوطنية. وستتحول هذه الاتفاقية من اتفاقية اقتصادية تهدف إلى تنظيم عملية إنتاج وتوزيع الكربون والصلب بين ست دولة إلى اتحاد سياسي وامني بين ٢٧ دولة ليشكلوا فيما بينهم أهم وأقوى تكتل اقتصادي في التاريخ المعاصر.

وعبر اتفاقيات مختلفة بدأت الدول الأعضاء في تطوير عمل المؤسسات الأوروبية وانتقلت بها من حيز الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي وتم الشروع في صياغة سياسة خارجية ودفاعية مشتركة وتوسيع صلاحيات المؤسسات المختلفة. شملت هذه الاتفاقية: اتفاقية روما ١٩٥٧، الفعل الأوروبي الموحد ١٩٨٧، اتفاقية ماستريخت ١٩٩٢، اتفاقية أمستردام ١٩٩٧، اتفاقية نيس ٢٠٠١، اتفاقية لشبونة ٢٠٠٧ (٥). يختلف الباحثون في تصنيف نوع القوة الأوروبية الصاعدة إلا أن المؤكد أن أوروبا التي لم تعد القوة العسكرية الأولى في العالم باتت مع نجاح مشروعها الوحدوي تمارس نفوذاً في السياسة الدولية يجعل منها قوة تأثير في تلك السياسة بحيث لم يعد من الممكن تجاهل الدور الأوروبي في القضايا الكبرى الساخنة في الكون. فأوروبا التي استخدمت قوتها الناعمة وقوتها الاقتصادية في الوساطة في الكثير من

النزاعات فيما كانت الولايات المتحدة تلجأ إلى البطش نجحت في جعل نفسها قوة فاعلة ومؤثرة حتى بات البحث عن الدور الأوروبي هاماً في مناقشة أي صراع في اطراف الكوكب. لقد تميز الدور الأوروبي في السياسة الدولية عن الدور الأمريكي مما جعل الإتحاد الأوروبي في بعض الازمات الدولية يبدو صاحب وجهة نظر مختلفة عن واشنطن. لقد أشار روبرت كيجان بأطروحته الشهيرة حول أسبارطية واشنطن مقابل أثينية بروكسل إلى هذه الفروقات ودلالاتها العميقة(٦).

فالأوروبيون ينتمون إلى الإلهة "فينوس" فيما ينتسب الأمريكيون إلى الإله "مارس"، وفيما "فينوس" من عالم النعومة فإن "مارس" إله الحرب يرمي إلى صقورية السياسة الخارجية والعسكرية الأمريكية. وفضيلة فهم كيجان أنه يكشف عن صورة باتت راسخة في الدراسات الأكاديمية حول التمييز والتميز بين السياستين الأمريكية والأوروبية(٧). فالسياسة الأمريكية تركز على القوة العسكرية وتتوافق في اشتباكاتهما الخارجية مع التوجه الهوسبي الشهير بحرب الجميع ضد الجميع فيما أوروبا تلتزم أكثر بالرؤية "الكانطية" التي تركز على الأخلاق والقيم المدنية في ترسيم علاقات الناس ببعض. حيث انتقل الأوروبيون وبعد قسوة حربين كونيتين دارت رحاهما على تراب القارة، من عالم هوبز المحكوم بالقوة، إلى فردوس كانط الغارق بالسلام الأبدي(٨). إن جدلية إسبارطية (أمريكا) مقابل أثينا (الإتحاد الأوروبي) تجد صداها عميقاً حتى في المواقف السياسية التي يتبناها الطرفان من القضايا الكونية الشاملة. لكن المؤكد أن أوروبا الأثينية صارت قوة ذات حضور وفعالية في كل نواحي الكون وباتت تستخدم مستويات متعددة من القوة في تحقيق هذا الحضور تبدأ بالدعم المالي والتأثير وتنتهي بإرسال الشرطة والمشاركة بالجيش.

ثانياً، بين الدور التاريخي لأوروبا والمسؤولية المشتركة

ارتبطت أوروبا بعلاقات قديمة مع المنطقة العربية تعود إلى العصور الأولى لظهور الحضارة حين كانت قوارب الفينيقيين تمخر عباب البحر المتوسط إلى شواطئ أوروبا الجنوبية ولم يتوقف الأمر بعد ذلك على الغزو المتبادل بين الجيران حول ضفاف البحر بل امتد إلى التأثير والتأثير في مجالات العلوم والآداب والفنون المختلفة للدرجة التي يصعب فيها قراءة تاريخ أوروبا دون أن يتم ذكر هذا التلاقح المثمر والمير في مرات مع الشرق. وللمفارقة فإن هذا الخصم المتمثل في الشرق سيشكل صورة النقيض عن القارة التي تبادل معها مواقع القوة والضعف والنفوذ. وعليه فإن أي قراءة للعلاقة الراهنة بين الإتحاد الأوروبي والمنطقة العربية لن تستقيم دون إلمام عميق بهذه العلاقة وتبعاتها وبواطنها. لا يقتصر الأمر على غزوات ومعارك دامية بل أيضاً إلى إرث مشترك وتأثير متبادل وانتقالات حضارية متوازية لكن غلب عليها كما هو شأن السياسة دائماً مظهر القوة وتجسدها التي كان لأوروبا سبق كبير فيها في القرون الخمسة الماضية منذ عصر النهضة الأوروبية وعصر الاستعمار الذي ستقع المنطقة العربية ضحية له

وستجد نفسها ساحة من ساحاته منذ وطأ نابليون ارض مصر والشام. نسيج متداخل جعل من الدور الاوروبي في المنطقة وفي قضاياها سمة بارزة لتلك العلاقة.

وبكلمات سريعة فإن ثمة دوافع كثيرة تحكم علاقة أوروبا بالمنطقة تمتد من البعد التاريخي إلى الجانب الديني والثقافي المسيحاني وتنتهي بالمصالح الجيوستراتيجية والاقتصادية. هذه المصالح جعلت من وجود أوروبا وتدخلها في المنطقة بكل صراعاتها من القضية الفلسطينية إلى الربيع العربي ضرورة اوروبية بحتة. لقد حكمت هذه السيرة التاريخية وتلك المصالح هذه العلاقة بين دول الإتحاد الاوروبي وبين المنطقة العربية منذ فجر المشروع الوحدوي الأوروبي وظلت تترك أثرها على مستقبل تطورها. فأوروبا القارة التي ورثت الإمبراطورية العثمانية في المنطقة العربية لم تقتسم فقط المنطقة العربية وتعيد رسم حدود الدول بينها كما فعلت في أفريقيا وفي مناطق أخرى من العالم بل إنها ستساهم في تحقيق واحد من اخطر المشاريع في المنطقة المتمثل في خلق دولة لليهود على أرض فلسطين وتمكين هذه الدولة ورعايتها. سيظل هذا الدور هاماً ليس لطبيعته سواء كان مادياً وعسكرياً وقانونياً وغير ذلك بل إلى طبيعة النتائج التي ترتبت عليه من حيث التغير في الخارطة السياسية للمنطقة وضياح حقوق شعب بكامله، وجعل المنطقة التي شهدت بزوغ فجر الحضارة وميلاد الاديان والتلاحق الثقافي والمعرفي ساحة صراع دموي طويل الأجل. لقد شكل دعم أوروبا والقوى الاوروبية الكبرى للمشروع الاستيطاني في فلسطين التدخل الابرز الذي سيرك أثره على شكل المنطقة وازماتها. بهذا فإن الدور الاوروبي في تطور احداث الصراع الدموي الذي فرض على الفلسطينيين حين صودرت أرضهم وطردها منها هاماً ولا يمكن تجاهله. لقد بدأ هذا التدخل منذ مساعدة الهجرة اليهودية إلى فلسطين في نهايات القرن التاسع عشر وتمظهرت بشكلها الأبرز في فترة الإنتداب البريطاني لفلسطين وصدور وعد بلفور عام ١٩١٧ وبعد ذلك تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتقديم يد العون لها من قبل السلطات الانتدابية البريطانية وما تلا ذلك من قيام دولة إسرائيل على انقاض الشعب الفلسطيني الذي ترك فريسة للعصابات الصهيونية مع انسحاب قوات الانتداب البريطاني في مايو ١٩٤٨. بيد ان مساهمة أوروبا تواصلت بعد قيام إسرائيل بمد الدولة الجديدة بالسلاح والعتاد التشيكي والفرنسي ومؤازرتها في المحافل الدولية. لا يمكن بأي حال من الاحوال تخيل قيام دولة إسرائيل دون استعادة هذا الدور الهام الذي قامت به القوى الاوروبية. وعليه لم يكن تدخل هذه القوى أساسياً فقط بل إنه تواصل وكان مرتكزاً لمواصلة اشتباك الإتحاد الأوروبي الناشئ مع المنطقة(٩).

إن واحدة من اهم الحقائق بشأن علاقة الإتحاد الاوروبي مع المنطقة العربية أنه بالقدر الذي رغب الساسة الاوروبيون في ستينات وسبعينات القرن العشرين ان يتجاهلوا القضية الوطنية الفلسطينية بوصفها صراعاً هامشياً فإنهم سيدركون أن هذا الصراع يشكل مفتاح علاقتهم مع العرب وأنه لا يمكن لهم التقدم في تلك العلاقة الجوارية مع العرب دون الاقتراب أكثر من جوهر هذا الصراع والمتمثل في

الحقوق الوطنية الفلسطينية.

لقد وجدت أوروبا أن الاقتراب من الجار العربي يعني بالضرورة أن يتم الالتفات أكثر للقضية الفلسطينية. وإن نظرة لتطور مسار العلاقة الأوروبية العربية منذ المحاولات الأولى التي تمت لنسج علاقة مشتركة مع الكيان الأوروبي الصاعد في الستينات سيكشف عن عمق تأثير الصراع العربي الإسرائيلي في مستقبل هذه العلاقة. فحرب عام ١٩٧٣ وما نتج عنها من وقف ضخ النفط لدول أوروبا مثلاً، نتج عنها واحد من أهم البيانات السياسية التي أصدرتها في وقتها المفوضية الأوروبية وشكلت تطوراً هاماً في الموقف الأوروبي. إن مثل هذا التحليل ينسحب على الحوار العربي الأوروبي الذي انطلق بعد ذلك وعلى الشراكة الأوروبية المتوسطة وعلى سياسة الجوار الأوروبية أو على مشروع أوروبا من أجل المتوسط. لقد كان الصراع والقضية الفلسطينية في قلب أي علاقة أوروبية جماعية مع المنطقة العربية وساهم هذا ليس في قرع جرس الإنذار ليس لأوروبا فقط بل أيضاً عزز من فرص استفادة الفلسطينيين من هذه المكانة. وهو ما يقترح ضرورة إعادة الاعتبار إلى التنسيق الجمعي المشترك مع الدول العربية فيما يتعلق بالعلاقة مع الإتحاد الأوروبي وعدم ترك حيز التفاعل للعلاقات الثنائية التي تبدو في ظاهرها نفعية وربما مادية لكنها على المستوى السياسي تشكل نقطة ضعف في خاصرة الدبلوماسية الفلسطينية، وهذه قضية أخرى. إن فهم هذا الدور والبحث عن إعادة إحياء المقولات الثقافية والأخلاقية خلف المساهمة الأوروبية في الكارثة الفلسطينية بجانب تفعيل التشبيك العربي العربي في موازاة العلاقة مع الكيان الأوروبي الموحد من شأنه أن يخلق مساحات أكبر، يتم استثمارها في خارطة العلاقات الدولية، تحقق منجزات أكبر للعرب وللفلسطينيين.

وقد يكون من نافل القول التذكير بأن أوروبا التي اقتربت أكثر من الحقوق الوطنية الفلسطينية لم تزل أكثر قرباً من إسرائيل مما قد يبدو على السطح. وإن واحدة من أكثر مفارقات العلاقات الدولية سخرية في المنطقة القول إن أوروبا أقرب للفلسطينيين فيما الولايات المتحدة أقرب للإسرائيليين. وبالقدر الذي تقوم به واشنطن بدور هام في مسيرة أحداث الصراع المعاصرة وفي دعم إسرائيل فإنه من باب سوء التقدير التقليل من طبيعة ومثانة العلاقات التي تربط دول الإتحاد الأوروبي ومؤسساته مع إسرائيل. وإن دراسة هذه العلاقة أو الشراكة الناعمة بين الإتحاد الأوروبي وإسرائيل يمكن لها أن تكشف لنا عن عمق مساعدة بروكسل لتل أبيب بأشكال لا تقل عن تلك المساعدات والتسهيلات التي تحظى به الأخيرة من واشنطن. تأسيساً فإن البحث في كنه المواقف السياسية الأوروبية تجاه الصراع وخاصة تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية ليس بحاجة لتأصيل فقط بل أيضاً بحاجة لتطويره عبر مقولات ومدخلات معرفية تتشعب ليس من الأحداث السياسية بل أيضاً ومن طبيعة تلك الأحداث ومسبباتها ونتائجها وتنتقل من قراءة للمصالح الوطنية ولطبيعة ونسيج العلاقات الدولية مستفيدة من تطور هذه العلاقات ومظهراتها الجديدة.

ثالثاً، تطور مواقف الإتحاد من الصراع

شهدت السنوات الثلاثين الماضية تحديداً بعد إعلان البندقية الشهير انزيحات كبيرة في مواقف الإتحاد الاوروبي تجاه القضية الفلسطينية تمثلت في تبني مؤسسات الإتحاد للكثير من المواقف التي اقتربت بشكل واضح من المطالب الأساسية للفلسطينيين خاصة بعد تبني الفلسطينيين لحل الدولتين بحيث تكون الدولة الفلسطينية على الأراض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. ومن المؤكد ان التبني الجماعي لمؤسسات الإتحاد لهذه المواقف عكس حقيقتين متناقضتين في ذات الآن حين تعلق الأمر بالممارسة. ففيمما، أولاً، تشكل مؤسسات الإتحاد الموقف الجماعي المتفق عليه بين الدول الأعضاء فإنها لا تعكس بالضرورة التزاماً مطلقاً من هذه الدول بالقرارات الجماعية. ومرد ذلك طبيعة القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية وفق اتفاقية ماستريخت ناهيك عن دور النصح الذي اتصفت به تلك القرارات قبل تلك الاتفاقية. ثانياً، رغم ذلك فإن هذه المواقف ورغم تأثرها بالعلة الكبيرة التي عانت منها السياسة الخارجية الموحدة للإتحاد إلا أنها تركت أثراً واضحاً على مكانة القضية الفلسطينية في المجتمع الدولي وفتحت آفاقاً كبيرة للحراك الدبلوماسي الفلسطيني منذ وطأت قدما ياسر عرفات قصر الإليزيه وقصور الرئاسة في مدريد وغيرها. لقد أصبح الفلسطينيون طرفاً فاعلاً في تقرير مواقف الدول الاعضاء ومؤسسات الإتحاد بخصوص الصراع المزمع في الشرق الاوسط. إن ما اسماه الراحل خالد الحسن بـ"دبلوماسية المواجهة" (١٠) سجل فيه الفلسطينيون اختراقاً واضحاً لصالح تغيرات هامة في مواقف الإتحاد عززت من مشروعية مطالبهم وساهمت في دفع هذه المطالب قدماً في المحافل الدولية.

إن فهم كيفية التعاطي مع الإتحاد الاوروبي تتطلب أيضاً فهماً معمقاً للآلية التي تطورت فيها مواقف الإتحاد من القضية الفلسطينية منذ نشوئه حتى اليوم إذ ان هذه المواقف لم تكن كلها دفعة واحدة او نتيجة لحدث ما او تشكلت نتاج تفكير وتدبير بل هي نتيجة امتزاج مجموعة من العوامل والاحداث والمواقف تداخلت فيها كما هي طبيعة الحال السياسة مع الاقتصاد مع الدبلوماسية والنقاش الثقافي والقانوني وكانت مدعومة دوماً بنضال فلسطيني دؤوب مسنود بدعم عربي ومؤازرة من القوى التقدمية الإنسانية في اوربا. لم تقف اوربا التي ساهمت بفعالية في الكارثة الفلسطينية دفعة واحدة ولم يبق ضميرها فجأة بعد غفوة بل إن نظرة من عين الطائر للأحداث التي تلت النكبة الفلسطينية تكشف كيف تم ركن الملف الفلسطيني جانباً في الممارسة السياسية الفردية والجماعية في اوربا ولم يكن ينظر للقضية الفلسطينية كقضية سياسية بل هي قضية مجموعة من اللاجئين الذين يجب البحث عن أفضل السبل من اجل توطينهم حيث يعيشون وبالتالي تنتهي تبعات الحرب الإسرائيلية العربية.

تطور مواقف الإتحاد الاوروي من القضية الفلسطينية

إن نظرة خاطفة على مواقف المؤسسات الوردوية الوردوية كما على مواقف الدول الأعضاء قبل خمسين عاماً وعلى موقفها الآن يقول لنا بوضوح بان ثمة تطوراً كبيراً وهاماً حدث على هذه المواقف. وهو مرة اخرى تطور تراكمي وتحقق بفعل الكثير من العوامل والمؤثرات وكان له اثر بارز في طبيعة العلاقات الدولية المتعلقة بالصراع كما سنرى. كانت المواقف الاولى الصادرة عن اوروبا في الخمسينات والستينات تتأسس على الجانب الإنساني فالقضية الفلسطينية هي قضية لاجئين يجب ان يتم النظر إليهم بعين العطف والرأفة وتقديم المعونة لهم فيما تدعم الآن القوى الوردوية الكبرى مثل فرنسا وإيطاليا طلب فلسطين للحصول على عضوية دولة مراقب في الأمم المتحدة. كما أن الدول الوردوية كافة تجمع الآن سياسياً على أن الحل الامثل للصراع المزمع في الشرق الاوسط يتمثل في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وحل كافة القضايا العالقة. بالطبع على ان تعيش هذه الدولة بأمن وسلام بجوار دولة إسرائيل بمعنى ان تكون هذه الدولة وفق اتفاق سلام مع إسرائيل. ربما كان ديغول أول زعيم اوروي يقوم باستدارة هامة في الموقف تجاه إسرائيل حين اوقف تصدير السلاح إلى إسرائيل عقب حرب ١٩٦٧ وادخل تطورات هامة على المواقف السياسية الفرنسية تركت أثراً على الموقف الوردوي الجمعي نظراً لثقل فرنسا في القارة. لم يقيم ديغول بموقف كبير لدرجة تبني المواقف السياسية الفلسطينية والعربية لكنه كشف عن بصرية ستقود بعد ذلك إلى تبني الوردويين لهذه المواقف وإن بدرجات وعلى مراحل.

بجانب ذلك يمكن تتبع جملة من الاحداث والعوامل والتغيرات التي تركت أثرها على تحول الموقف الوردوي. وتشمل:

(١) النضال الوطني الفلسطيني بعد انطلاقة الثورة الفلسطينية حيث لم يعد الشعب الفلسطيني مجرد لاجئين بل هو شعب يناضل من أجل حريته المسلوبة. من بين أشياء كثيرة فإن حالة الاشتباك بين إسرائيل والفلسطينيين مست في بعض جوانبها المصالح الوردوية كما أن المدن الوردوية كانت ساحة لبعض حالات الاشتباك خاصة الاغتيالات السياسية.

(٢) النفط وحرب أكتوبر شكل نقطة هامة فخلال حرب ١٩٧٣ كانت نسبة اعتماد اوروبا على النفط العربي تصل ٨٥% وساهم الحظر العربي في دفع اوروبا إلى تبني مواقف اقرت فيها بالحقوق الفلسطينية. كتبت صحيفة لومانيتيه "أن المشكلة هي ان إسرائيل تحتل وتتوسع وعلى أوروبا ان تغطي نفقات الاحتلال والتوسع. وبعبارة أخرى انه لكي تزدهر إسرائيل ينبغي على أوروبا ان تعود إلى عصر الشموع والدراجات" (١١).

(٣) كما أن حاجة أوروبا للشروع في حوار مع العرب من خلال الحوار العربي الأوروبي كشف لأوروبا أهمية القضية الفلسطينية إذا أرادت تطوير علاقاتها مع جيرانها العرب. فأوروبا التي رأت في الحوار قنوات اقتصادية اضطرت في كل بيان ختامي وامام إصرار الشركاء العرب للإشارة للقضية الفلسطينية. شاركت قيادات فلسطينية في الحوار ضمن الوفد العربي المشترك مثل نعيم خضر كما أن ممثل منظمة التحرير احمد صدقي الدجاني كان يقود الوفد العربي(١٢).

(٤) الدبلوماسية العربية والفلسطينية ساهمت في توضيح المواقف الفلسطينية وفتحت نقاشاً جدياً مع القوى السياسية الأوروبية خاصة اليسارية منها بهدف استقطابها لصالح دعم المطالب الفلسطينية. تركز ذلك على توضيح الرواية الفلسطينية ودحض الرواية الإسرائيلية. التواصل مع وسائل الإعلام عزز من انزياح الرأي العام الأوروبي باتجاه نقد المقولات الإسرائيلية المقولبة عن الصراع.

(٥) إلى جانب ذلك فإن سياسات الحكومة الإسرائيلية بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والنضال اليومي للشعب الفلسطيني في التصدي لسياسات إسرائيل التعسفية بحقه فضح المزاعم الإسرائيلية، فإسرائيل تصادر أراضي المزارعين وتقتلع الأشجار وتعتقل الاطفال. عزز ارتفاع صوت خطاب حقوق الإنسان من رفع وتيرة النقد السياسي لإسرائيل. ساهمت احداث مفصلية في فضح صورة إسرائيل ربما أهمها حرب ١٩٨٢ ومذبحة صبرا وشاتيلا والانتفاضة الفلسطينية الاولى ونقل وكالات الأنباء وشاشات التلفزة العالمية لصورة الجنود الإسرائيليين يكسرون أطراف الأطفال والشيوخ الفلسطينيين. قادت هذه إلى مجموعة من الانزياحات في مواقف الإتحاد يمكن تلمس اهمها وفق التصاعد الزمني:

(١) تقرير شومان ١٩٧١ الذي تبنته الجماعة الأوروبية بتوصية من وزير خارجية فرنسا موريس شومان احتوى اشارات لعدم جواز امتلاك أراضي الغير بالقوة، وطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها. وذكر التقرير القرار ١٩٤ كأساس لحل قضية اللاجئين ورأى أن التسوية يجب ان تتم باجراء استفتاء شعبي حر بين السكان وتدويل القدس. من المؤكد ان هذا الموقف كان هاماً ومتقدماً في حينه مقارنة مع المواقف الكلاسيكية الأوروبية المعهودة في ذلك الوقت.

(٢) لكن الأهم منه كان بالطبع إعلان بروكسل عام ١٩٧٣ الذي جاء نتيجة سياسة منع ضخ النفط العربي خلال حرب أكتوبر. ورغم أن الإعلان طالب بانسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧ إلا أن قيمته الأساسية أنه أول وثيقة أوروبية تشير إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي يجب اخذها بعين الاعتبار في أي تسوية دون ان يحدد البيان نوع هذه الحقوق.

(٣) فقط بعد ذلك بست سنوات أي في إعلان لندن ١٩٧٧ سيقوم الأوروبيون بتحديد هذه المطالب المشروعة للفلسطينيين بحصول الشعب الفلسطيني على وطن وفي التأكيد على هويته الوطنية حيث

نصت الفقرة الثالثة من الإعلان أن الجماعة مقتنعة بأن "حل النزاع في الشرق الأوسط لن يكون ممكناً إلا إذا تجسد على أرض الواقع الحق المشروع للشعب الفلسطيني في إعطاء هويته الوطنية تعبيراً فعلياً وهو تجسيد لا بد من ان يأخذ بالاعتبار ضرورة (وجود) وطن للشعب الفلسطيني" (١٣).

(٤) رغم ذلك لايزال إعلان البندقية هو التطور السياسي الأهم تجاه الحقوق الفلسطينية حيث ستشكل المواقف التي وردت فيه عصب المواقف السياسية الأوروبية بعد ذلك. صدر البيان عام ١٩٨٠ ونص على عدم جواز احتلال أرض الغير بالقوة، وعلى ضرورة إجراء مفاوضات كأساس للحل واعتبار مرجعية ذلك القرار ٢٤٢ والتأكيد على أهمية القدس في الصراع. وعلى وجوب حل القضية الفلسطينية، التي هي ليست مجرد قضية لاجئين، حلاً عادلاً واحترام حقوق الشعب الفلسطيني وممارسته لحقه في تقرير مصيره كاملاً. والأهم من ذلك المطالبة بإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في التسوية المستقبلية واعتبارها طرفاً في المفاوضات. بالطبع فتح الإعلان الباب امام منظمة التحرير لكي تقيم علاقات وثيقة مع الدول الأوروبية. (٥) مع تأزم عملية السلام على إثر الإصرار الفلسطيني على إعلان دولة من طرف واحد مع انتهاء الفترة الانتقالية عام ١٩٩٩ أصدر القادة الأوروبيون خلال اجتماعهم في مارس ١٩٩٩ في برلين بياناً رفض الخطوات الاحادية من الطرفين ودعا إلى تمديد الفترة الانتقالية واستئناف محادثات الحل النهائي. لكن الإشارة الأهم في البيان كانت للحق الفلسطيني في تقرير المصير بما يشمل حق الفلسطينيين في دولة وان الإتحاد يسعى لتحقيق ذلك. كانت هذه المرة الأولى التي يتم الإشارة فيها إلى حق الفلسطينيين في دولة وهو ما عزز من القبول الدولي بفكرة الدولة الفلسطينية خاصة بعد ذلك في خطاب بوش في الامم المتحدة فيما عرف برؤية بوش.

ترافق كل ذلك مع انشغال الإتحاد الأوروبي في دعم عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال الدعم المالي لمخرجات العملية في البداية وبعد ذلك من خلال التدخل كوسيط في عملية التسوية إما بشكل منفرد عبر الممثل الخاص أو من خلال الرباعية الدولية.

رابعاً، الإتحاد الأوروبي وعملية السلام

منذ البداية رغب الإتحاد الأوروبي أن يقوم بدور فاعل في عملية السلام في الشرق الأوسط. كانت عملية السلام الوليدة حديثاً نتاج مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتفكك مجتمع القطبين وانتصار المنظومة الغربية التي كانت دول الإتحاد الأوروبي في قلبها. حدثان ترافقا مع هذا ترجمتا ظهور أوروبا كقوة ذات أثر في مشهد العلاقات الدولية تبحث عن دور لها في القضايا الساخنة. فمن جهة مع تراجع المنظومة الاشتراكية باتت الدول شرق الأوروبية تخطب ود بروكسل تطلب أن تدخل النادي الأوروبي وهو ما

توفر لها بفضل ما عرف بمعايير كوبنهاجن التي تحدد شروط ومراحل دخول الدول من أوروبا الشرقية للإتحاد، بل إن بروكسل وفرت دعماً مالياً سخياً من أجل تطوير اقتصاديات تلك البلدان حتى تصبح قادرة على مواكبة الاقتصاد الأوروبي. وفعلاً تمت أكبر عملية توسع في تاريخ المشروع التكاملي الأوروبي بدخول عشرة دول للإتحاد عام ٢٠٠٤. عكس هذا صورة أوروبا الموحدة كقوة تتوسع وتقدم نماذج نجاح يحتذى بها ويسعى إليها. ترافق هذا مع سعي الإتحاد لتوسيع مجال التكامل إلى مجالات السياسة الخارجية والأمن بعد توقيع اتفاقية ماستريخت التي حددت السياسة الخارجية والأمن كأحد أعمدة الإتحاد الثلاثة. إن النجاح في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقضائية فتح الباب تدريجياً للبحث في نقل العمل السياسي المشترك من مجال التشاور والتنسيق إلى السياسات المشتركة. بات واضحاً أن الإتحاد الأوروبي صار قوة كونية يعتد بها وليست مجرد عملاق اقتصادي وأن "الفرديوس الأوروبي" باستعارة توصيف كيغان ليست محدودة الفعالية في التعاون الاقتصادي والتنظيم والتبادل التجاري.

كل هذا حدث في ذات اللحظة التي كان الصراع في الشرق الأوسط يشهد لأول مرة في تاريخه إطلاق عملية سلام شاملة في المنطقة تضم كل الأطراف عبر مؤتمر مدريد للسلام. نجح الإتحاد الأوروبي تراكمياً في أن يثبت نفسه فاعلاً مؤثراً في تلك العملية. في البداية كان حضوره رمزياً واقتصر على أن يكون منظم الأطباق في حفلة تديرها واشنطن حيث كان الممول لكل نشاطات عملية السلام فيما يقوم البيت الأبيض بإدارة العملية. هذا الدور اعتبر في الأوساط الأوروبية تقزيماً لاحتمالات التدخل الأوروبي في خاصته الجغرافية وحول ضفاف شواطئه الجنوبية والشرقية. ولم تعد مقولة أن واشنطن تقرر وبروكسل تدفع مقبولة، كما أن بروكسل لم تعد تقنع بدور الصراف على تكاليف الحفلة. من المؤكد أن إسرائيل كانت وراء الممانعة في تدخل الإتحاد في أي وساطة وتسوية لسببين رئيسيين. يتعلق الأول بفهم إسرائيل لطبيعة العملية السلمية التي ترفض أن تأخذ أي بعد دولي حتى لا تقع تحت ضغط المجتمع الدولي والطرف الوحيد الذي تقبل وساطته هو الولايات المتحدة بسبب مواقف واشنطن المعهودة. والسبب الثاني هو حقيقة امتعاض إسرائيل من مواقف الإتحاد السياسية وقلقها من التعبيرات الصريحة للقادة الأوروبيين دعماً للحقوق السياسية الفلسطينية بجانب قلق إسرائيل من النزوع الأوروبي للاستناد للمرجعيات الدولية كأسس لحل الصراع فيما تفضل إسرائيل التفاهات الثنائية التي تتجاوز تلك المرجعيات. واقتصرت في البداية المشاركة الأوروبية في المفاوضات متعددة الأطراف.

مع تقدم عملية السلام لم يعد العملاق الاقتصادي الأوروبي يقبل أن يظل قرماً سياسياً كما يقترح مايكل سميث Michael Smith (١٤). فقد بدأت بروكسل في التدخل في بعض قضايا الوساطة عبر ممثلها الخاص لعملية السلام وبعد ذلك بعد دخولها في الرباعية الدولية. قام الممثل الخاص بدور هام في الوساطة من أجل توقيع اتفاق الخليل عام ١٩٩٧ مثلاً. ونشط دور الإتحاد أكبر في الفترة التي تلت تجسد

عملية السلام بعد اندلاع انتفاضة الأقصى حيث حاول الإتحاد تقديم بعض نماذج الوساطة مثل التواجد الشرطي على معبر رفح البري بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

لقد مكنت عملية السلام الإتحاد من إطلاق واحد من أكبر مشاريعه في السياسة الخارجية والمتمثل في عملية الشراكة الأورومتوسطية أو ما يعرف بعملية برشلونة عام ١٩٩٥ التي فتحت آفاقاً جديدة من التعاون بين دول الإتحاد والجيران في الشرق والجنوب والتي ضمت البلدان المشاطئة للبحر المتوسطية بجانب الأردن وهذا عنى بالضرورة أن تلك العملية جمعت حول طاولة واحدة إسرائيل مع جيرانها العرب. احتوت برشلونة على مكونات اقتصادية وسياسية وسعت من تدخل الإتحاد في المنطقة الأكثر سخونة في العالم وطمحت لإقامة منطقة تجارة حرة في غضون عشر سنوات. ورغم عدم تحقيق برشلونة لكثير من أهدافها إلا أنها شكلت حجر الزاوية في تطوير سياسات الإتحاد تجاه حوض المتوسط بعد ذلك والتي كان آخر طبعاتها "إتحاد من أجل المتوسط" (١٥).

بعد ذلك شهدت السنوات التي تلك العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ توتراً كبيراً في العلاقة السياسية بين تل أبيب وبروكسل. عارض الإتحاد الحصار على غزة رغم موقفه من حكومة حماس هناك وارتفع الخطاب الحقوقي النقدي على مستوى الرأي العام كما في التصريحات الرسمية. وستصل اللحظة إلى ذروتها في دعم القوى الأوروبية للتوجه الفلسطيني للأمم المتحدة والتصويت الصادم بالنسبة لإسرائيل من قبل بعض الدول الأوروبية الكبرى التي لم تعارض بل في أحسن الحالات امتنعت مثل ألمانيا. وباستثناء التشيك فإن كل دول الإتحاد صوتت بصورة إيجابية مع الطلب الفلسطيني إما مع أو ممتنعة. لقد فشلت الدبلوماسية الإسرائيلية في تأمين ما أسمته الدوائر الإسرائيلية بالأغلبية الأخلاقية الراضة للطلب الفلسطيني والمتمثلة في الدول الديمقراطية الغربية. وأوصى ستة وعشرون مسؤولاً أوروبياً سابقاً في نهاية ٢٠١٠ بمعاقبة إسرائيل إذا واصلت اعاققة عملية السلام وطالبوا بتجميد تطوير العلاقة معها ونصحوا بارسال بعثة لمراقبة ما يحدث في القدس من سياسات تحاول تغيير وجه المدينة. ضمت قائمة الموقعين على الرسالة خافيير سولانا ورومانو برودي الرئيس الأسبق للمفوضية وللوزارة الإيطالية ورئيسة إيرلندا السابقة ماري روبنسون والرئيس الألماني السابق، ريكارد فون فايتسسكر، ورئيس الوزراء الإسباني السابق، فليبي جونزاليز. كما طالب القناصل الأوروبيون العاملون في القدس ورام الله في يناير ٢٠١١ بتشجيع وجود مركز تنسيق لمنظمة التحرير في القدس الشرقية واستضافة بعثات الإتحاد الأوروبي التي لها مكاتب أو مساكن في القدس الشرقية بانتظام مسؤولين فلسطينيين مع زوار كبار من الإتحاد الأوروبي وتجنب الحاجة للأمن والبروتوكول الإسرائيلي. وأوصى القناصل بتعزيز تحويل القدس إلى عاصمة فلسطين كأمر واقع بغض النظر عن وجهة نظر إسرائيل (١٦).

خامساً، العلاقة مع إسرائيل: اترك السياسي جانبا

في موازاة هذا التحول في مواقف الإتحاد السياسية فإن علاقاته الاخرى مع إسرائيل كانت تسير في خط تصاعدي استفادت منه إسرائيل في تمكين هيمنتها على الشعب الفلسطيني بل واستغلت عوائد العلاقات الاقتصادية والعلمية والامنية في مصادرة حقوق الشعب الفلسطيني. ويمكن لمسح سريع لمكونات العلاقة الاوروبية مع إسرائيل بعيداً عن تطور المواقف السياسية التي ازعجت تل أبيب ان يكشف كيف أنه وبعداً عن التصريح اللفظي فإن الإتحاد الأوروبي لم يترجم، بأي حال، التغيرات في مواقفه السياسية على مجمل علاقته مع إسرائيل. فالمطالبة بإنهاء الاحتلال لم يتم ربطها باستفادة إسرائيل من المشاريع العلمية المشتركة مع الإتحاد لغايات عسكرية وأمنية تعزز هذا الاحتلال. بل إن قضية الصادرات الإسرائيلية من المستوطنات استغرقت سنوات طوال، على وضوحها، قبل ان يتمكن الإتحاد من اتخاذ قرار.

في المجال الاقتصادي بدأت إسرائيل منذ العام ١٩٦٤ في تشبيك علاقات اقتصادية مع مؤسسات الإتحاد عبر اتفاقية تجارة غير تفضيلية تطورت في العام ١٩٧٠ إلى اتفاقية تجارة تفضيلية وبعد ذلك وقعت عام ١٩٧٥ اتفاقية التجارة والتعاون العام التي كانت واحدة من أهم ما وقعته إسرائيل في تاريخها من اتفاقيات اقتصادية منحت صادراتها افضلية في دخول الأسواق الأوروبية مع اعفاءات من الجمارك وتشجيع للاستثمار. وواصلت تلك العلاقة النمو عبر بروتوكولات تعاون مختلفة واتفاقيات شراكة خاصة التي دخلت حيز التنفيذ العام ١٩٩٥ وصولاً إلى خطة العمل التي تحكم العلاقة بين الطرفين منذ العام ٢٠٠٤. تجارياً الإتحاد الأوروبي أكبر مستورد للبضائع الإسرائيلية وثاني مورد للبضائع لها بعد الولايات المتحدة. احتلت إسرائيل في العام ٢٠١٠ المرتبة ٢٦ في قائمة الدول التي يستورد منها الإتحاد بنسبة ٠,٧٪ من مجمل وارداته والمرتبة ٢٣ في قائمة الدول التي يصدر لها بنسبة ١,١٪ من مجمل صادراته. ثنائياً تبقى ألمانيا الشريك الأول لإسرائيل من بين دول الإتحاد السبعة والعشرين تتبعها بلجيكا وإيطاليا وهولندا وبريطانيا وفرنسا. كما تستفيد إسرائيل والقطاع الخاص فيها من قروض ميسرة يوفرها بنك الإستثمار الاوروبي منذ العام ١٩٨١ (١٧).

في المجال العلمي إسرائيل اهم شريك غير اوروبي في مشاريع الإتحاد العلمية ومن شان الكشف عن ضخامة التعاون بين الطرفين في المجالات العلمية ان يكشف عن عدم جدية مواقف الإتحاد السياسية. تشارك إسرائيل في أهم وأضخم مشروع علمي يطلقه الإتحاد الاوروبي المعروف بـ"برنامج الإطار للبحث والتطوير التكنولوجي" "EU Framework Programme for Research and Technological Development" حين وقعت اتفاقية دخول البرنامج في دورته الرابعة عام ١٩٩٦ لتصبح أول دولة غير أوروبية عضو فيه. تصل قيمة المشاريع التي تستفيد منها إسرائيل في دورة البرنامج السابعة (٢٠٠٧-٢٠١٣) ٧٠٠ مليون يورو كما تتوقع إسرائيل أن تصل قيمة استثماراتها في البرنامج حتى عام ٢٠١٣ إلى ٥٠٠ مليون يورو (١٨).

كما تشترك إسرائيل منذ ٢٠٠٤ في البرنامج الأوروبي لخدمات الفضاء المعروف باسم جاليلو وهو نظام يركز على مجموعة من شبكات الستالايت والأقمار الصناعية المرتبطة بنظم تحكم أرضية. وإسرائيل عضو في اللجنة المشتركة التي تدير نشاطات البرنامج. والمشروع ذو الغاية السلمية يحمل آفاق استخدامات أمنية عديدة حيث أنه يوفر قاعدة بيانات مهولة حول الأماكن، تتبع الأشخاص ووسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية وهو ما قد تطمح إسرائيل إلى استخدامه في هيمنتها على المنطقة (١٩).

وأصبحت إسرائيل عام ٢٠٠٠ عضواً في برنامج EUREKA المخصص لتطوير التعاون في الصناعات التكنولوجية عبر تمويل للنشاطات الحكومية والخاصة بل حظيت برئاسة البرنامج في الفترة بين بداية تموز ٢٠١٠ ونهاية حزيران ٢٠١١ وهي الفترة التي احتفل فيها البرنامج باليوبيل الفضي له بمرور ٢٥ عاماً على إطلاقه. كما تستفيد إسرائيل من برنامج التنافس والاختراع المخصص لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة الهادفة إلى تطوير الاختراع بما في ذلك في القطاعات الاقتصادية وتوفير فرص أفضل للخدمات المالية ويعمل على تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير مجتمع المعلومات.

ومنذ العام ٢٠٠٨ تستفيد الشركات الإسرائيلية من تمويل البرنامج لتطوير اختراعاتها ومبادراتها التطويرية المختلفة مما يوفر لها العوائد الاقتصادية وينعكس على الاقتصاد الإسرائيلي وفرص تكامله مع اقتصاديات الدول الأوروبية. وترتبط إسرائيل بعلاقة مميزة مع وكالة الفضاء الأوروبية وهي عضو التعاون الأوروبي المشترك في العلوم والتكنولوجيا.

ولا تقتصر الاستفادة الإسرائيلية من برامج الإتحاد العلمية على الجانب العلمي والعائد الاقتصادي بل إن مجمل الاستفادة الإسرائيلية يذهب باتجاه الاستخدامات العسكرية. ليس هذا فحسب بل إن إسرائيل شريك مباشر للإتحاد في بعض المشاريع الأمنية والعسكرية وتستفيد مالياً منه في تطوير برامجها الخاصة في ذلك. وكما دائماً فإن إسرائيل العضو غير الأوروبي الوحيد في برنامج البحث الأمني الأوروبي (ESRP) (The European Security Research Programme) وتشارك إسرائيل في عشرة من أصل ٤٥ مشروعاً صنفها الإتحاد كأبحاث أمنية سيقوم على تمويلها. وتحظى بأكبر نسبة مشاركة من بين الدول غير الأعضاء في الإتحاد ضمن البرنامج. وتشمل هذه مشروع "استكشاف التهديدات الأمنية المتنامية الناجمة عن استخدام التكنولوجيا الناشئة" و " تطبيقات إبداعية وغير مألوفة للاستجابات الأولية". وهي مشاريع لاستخدامات الاستخبارات العسكرية وتجميع المعلومات وتحليلها. وتشترك إسرائيل في برنامج "فرونتكس Frontex" المتعلق بالأبحاث الخاصة بأمن المناطق الحدودية. كما تستفيد شركات إسرائيلية تصنع معدات للجيش الإسرائيلي من مشاريع تمويلية يقدمها الإتحاد (٢٠). الصناعات الجوية الإسرائيلية وحدها شاركت في خمسين مشروعاً مولها الإتحاد منها مشروع "كابيكون CAPECON" الخاص بتطوير الاستخدامات المدنية والاقتصادية لنظم الطائرات بدون طيار الفعال (٢١).

وهي عضو في الجمعية الأوروبية للبيولوجيا الجزيئية منذ ١٩٦٤. وترتبط إسرائيل بعلاقة متينة مع المجلس الأوروبي للأبحاث النووية المعروف اختصاراً بـ (CERN) منذ ١٩٩١ وتطورت إلى مرتبة مراقب خاص عام ٢٠٠٩ وثمة وعود بحصولها على عضوية المجلس الكاملة.

وتشارك شركة موتورولا الإسرائيلية في برنامج التحكم والمراقبة الذي يموله الإتحاد الأوروبي لتوفير خدمات الإنذار. وتساهم شركة "إليت للنظم" الإسرائيلية في تطوير طائرات بدون طيار للاستخدام المدني ضمن مشروع أوروبي مشترك. كما أن الدول الأوروبية تتبادل تجارة السلاح ومشاريع تطويره مع إسرائيل. وهذا لا يحرك ساكناً في مؤسسات الإتحاد الذي لا يتردد في إدماج إسرائيل في برامجه العلمية التي تسخرها إسرائيل لصالح تطوير معدات مزدوجة الاستخدام لغايات مدنية وعسكرية، كما تربط الإتحاد بإسرائيل علاقة متينة في مجال التعاون الشرطي والقضائي والمعلوماتي والتعاون في مجال الحرب على الإرهاب. وهذا يوفر لإسرائيل مساعدة كبيرة في ممارسة انتهاكها لحقوق الشعب الفلسطيني.

سادساً، هل حقاً تتقدم أوروبا تجاه فلسطين!!!

يبدو هذا السؤال إشكالياً إذ أنه يحمل في طياته استنكاراً لفكرة باتت شائعة بأن أوروبا أكثر قرباً للفلسطينيين وهي مقولة بحاجة لفحص إذا ما وضعت على طاولة التشريح. فربما الأصح القول إن أوروبا باتت أقرب للفلسطينيين من السابق ولكن عند الفحص فإن أوروبا لم تقترب من الحقوق الفلسطينية بقدر مساهمتها في إضاعة هذه الحقوق وبقدر اقترابها من إسرائيل.

دلل التحليل السابق لتطور مواقف الإتحاد السياسية ولمكونات علاقته المختلفة مع إسرائيل أنه وبخلاف الشائع فإن علاقات الإتحاد الاوروي مع إسرائيل لم تشهد تراجعاً كما يمكن ان تقترح التصريحات الإعلامية والتقارير الصحفية. بل إن القراءة السابقة لمكونات هذه العلاقة كشفت عن مفارقة عجيبة في ذلك؛ فكلما تقدم الإتحاد سياسياً في تبنى المطالب الفلسطينية فإنه دأب وحرص على تطوير علاقاته مع تل ابيب على كافة المستويات. انعكس هذا في تطور التبادل التجاري وتعميق العلاقات الاقتصادية والعلاقات في مجال البحث العلمي ومجال التسلح. يكشف هذا عن عجز أوروبا في فهم كيف تتناقض هذه السياسات الاقتصادية والعلمية والعسكرية التي يتبناها تجاه إسرائيل مع مواقفه السياسية أو كيف تعمل حتى على تقويضها. ففي الوقت الذي يطالب بإنهاء الاحتلال فإن إسرائيل تسخر جزءاً من علاقاتها العلمية مع الإتحاد الاوروي من أجل تطوير السلاح الفتلك التي تصادر بقوته حرية الفلسطينيين. أيضاً فيما كان الإتحاد الاوروي يطالب بوقف الإستيطان كانت كبريات الشركات التجارية العاملة في المستوطنات تتمتع بضائعها بالامتيازات التفضيلية التي تُمنح للمنتج الإسرائيلي وفق اتفاقية الشراكة بين تل ابيب وبروكسل.

يساعدنا هذا التفكير المتحلل من نشوة العواطف، في تطوير استراتيجية فلسطينية ورؤية سياسية خارجية تساهم أكثر في دفع المطالب الفلسطينية خاصة أن واحدة من أهم ساحات الصراع الأساسية الآن وفق العمل السياسي الفلسطيني تتمثل في المحافل الدولية حيث لأوروبا دور وتأثير كبيران. فالإتحاد الأوروبي وخلال سنوات طويلة امتدت لعقود ادخل الكثير من التغيرات على مواقفه السياسية ونجح في الاقتراب اكثر من المطالب الفلسطينية لكنه في الوقت ذاته عمل على تعزيز علاقته مع إسرائيل وما كان يعطيه بيد كان يأخذه بالآخرى. بالطبع في ظل الإجحاف الدولي بحق الفلسطينيين فإن أي اقتراب كانت تقوم به بروكسل حتى لو كان ضئيلاً كان ينظر إليه بوصفه إنجازاً فلسطينياً وكان هذا صحيحاً ولم يزل. لكن ما تقترحه هذه الدراسة ان ثمة الكثير الذي يجب العمل عليه من اجل تعزيز المقولات السياسية الفلسطينية حتى لا يظل الفلسطينيون يركضون في مسافة ضيقة ويتوهمون أنهم يقطعون مسافات مهولة. مثلاً إن النظر إلى سجل التصويت في الامم المتحدة وإلى تاريخ تصويت الدول فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والقرارات المرتبطة بها يمكن ان يصيبنا بخيبة أمل في تراجع دعم بعض الدول للحقوق الفلسطينية وتلك قضية أخرى.

لكن ما يمكن تعلمه من ذلك ان ثمة حاجة دائماً لتطوير مواقف وعلاقات على أسس علمية ووفق خطط ورؤى ولا يمكن للفعل السياسي المباشر والآني ان يحقق الكثير من النفع إذا لم يكن ترجمة لفكرة عميقة ومقولة فكرية تتأسس على فهم لديناميكية الصراع ومواقف الأطراف منه. من هنا فمواقف الإتحاد الأوروبي الهامة التي يعتبر تبني بروكسل لها تقدماً لصالح الفلسطينيين وانتصاراً لدبلوماسيتهم يجب أن ينظر لها من زاوية اوسع يتم خلالها قراءة شبكة العلاقات الاوروبية الإسرائيلية وطبيعة الاشتباك الاوروبي في الصراع منذ لحظة تفجره بشكل عام ومنذ تشكيل نواة الإتحاد الاوروبي بشكل خاص.

فهم وتفكيك هذه الجدلية وهذا التناقض القائم بين المواقف السياسية وبين العلاقات الاقتصادية والعسكرية والعلمية يساهم في تطوير مقولات الفلسطينيين السياسية في علاقتهم مع الاوروبيين حيث ان قوة هذا الدعم السياسي تتلاشي أمام قوة تلك العلاقات، وبالتالي تصبح أوروبا مطالبة أكثر بالتقدم ليس باتجاه تبني مواقف أكثر ايجابية لصالح الفلسطينيين بل العمل على تحقيق تلك المواقف من خلال الضغط على إسرائيل بحيث يتم ربط تقدم العلاقات في المجالات المختلفة بموافقة إسرائيل على مواقف الإتحاد السياسية. مرة اخرى ثمة دور هام يمكن للمجتمع المدني وللدبلوماسية العامة ولحركات المقاطعة ان يقوموا به في ذلك. إن حجم مسؤولية اوروبا عن الكارثة الفلسطينية كبير كما أن الدور المنتظر منها في المنطقة كبير، كما أن مصالحها العربية اكبر من كل ذلك وعليه فهي مطالبة أكثر بأن تلتزم بروح القانون والحرية والحقوق التي تأسس عليها مشروع التكامل الاوروبي لا ان تظل ضحية الابتزاز الإسرائيلي وخرافة الدولة الضعيفة في بحر من العداة والكراهية.

خلاصة وتوصيات

تشير الأرقام والبيانات التفصيلية إلى هذا التناقض في مواقف الإتحاد الاوربي السياسية تجاه الصراع وممارسته وإدارته لعلاقاته مع إسرائيل. ففي الوقت الذي تطورت فيه تلك المواقف إيجاباً لصالح الحقوق الفلسطينية وانتقل الإتحاد من تعريف القضية بأنها ازمة لاجئين إلى الإقرار بكون هؤلاء شعباً بحاجة لدولة، تعمقت أيضاً علاقاته الاقتصادية والعلمية والامنية مع إسرائيل بما يتعارض مع فرص وممكّنات تحقيق هذه الدولة. وإجمالاً ثمة ملاحظات ثلاثة يمكن لها ان تكشف عن العلة في الموقف الاوربي ويساعد فهمها في تطوير استراتيجية فلسطينية تنطلق ليس من ردات الفعل والعواطف بل من القراءة الفكرية والعلمية لطبيعة مواقف وعلاقات أوروبا مع المنطقة.

أولاً، وكما دلل النقاش السابق فإن ثمة فصل واضح يقوم به الإتحاد الاوربي بين مواقفه السياسية وبين علاقته مع إسرائيل وربما في إشارات نادرة صدرت عن بعض القوى اليسارية الاوربية فلم تظهر مطالب جدية تربط تطور هذه العلاقة بالتزام إسرائيل برؤية الإتحاد السياسية. الفصل بين المسارات لا يعطل فقط تحقيق ما يعتقد الإتحاد انه الرؤية الأصوب لحل الصراع والقائمة على حل الدولتين بل أيضاً يهدد استقرار المنطقة الذي يقع في صلب مصالح أوروبا الحيوية.

فإسرائيل تستمتع بمزايا الاتفاقيات التفضيلية التي تربطها بأوروبا وتجعلها عضواً فعلياً في الإتحاد دون ان يقع عليها عبء الالتزام بأي من التزامات الدول الأعضاء. وهي غير مطالبة من قبل بروكسل بأي شيء مقابل هذا السخاء الذي تلقاه في التعاون العلمي والمزايا التي تمنح لبضائعها في التبادل التجاري. لم يسجل إلا حالات نادرة تم خلالها تدخل الإتحاد لاتمام صفقات تعاون عسكري، خاصة، بعد أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان بخلق قضية رأي عام مثلما حدث عند توقيع عقود مع شركات تساهم بشكل مباشر في نشاطات الجيش في الضفة الغربية وغزة مثل شركة موتورولا التي تقوم ببناء السياج الأمني حول المستوطنات وشركة "إلبيت لبناء النظم" التي تساهم في بناء الجدار والصناعات الجوية الإسرائيلية. مثلاً عجز البرلمان الأوروبي عن فرض حظر على التعاون العسكري مع إسرائيل بعد عدوان إسرائيل على غزة عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩. يذهب ديفيد كورنن David Cornin في أطروحته الشهيرة في كتابه للقول إن الإتحاد الأوروبي ليس طرفاً عادلاً ونزيهاً للصراع بل هو يمول الاحتلال ويدعم تطور صناعاته الحربية كما يقويه على خصومه الفلسطينيين(٢٢).

ثانياً، من خلال استعراض مواقف الإتحاد السياسية حتى موقفه من التصويت في الأمم المتحدة نتبين أن أوروبا مازلت تؤمن فقط بالحل المتفق عليه بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كان هذا واضحاً في إعلان برلين الشهير كما في عجز دول الإتحاد عن اتخاذ موقف موحد بشأن التصويت لصالح فلسطين. فالدولة الفلسطينية يجب ان تكون وفق اتفاق سلام مع إسرائيل وهو ما يعني رهن عملية السلام وإحقاق

الحقوق الفلسطينية المشروعة التي يقر بها الاتحاد برغبة إسرائيل. وبكلمة أخرى وأد أي فرصة لتحقيق السلام. على المجتمع الدولي أن يملك الجراءة ليقول لإسرائيل بان ثمة عالم تضبطه قواعد ونظم عليها أن تحترمها، وأنها ملزمة بقوة القانون بفعل ذلك. فإسرائيل لم تدخر جهداً في إحباط أي عملية تسوية لا تتوافق مع اهوائها لذلك فإن منطق الإتحاد الاوروي بضرورة ان يكون أي حق من حقوق الفلسطينيين خاصة حقهم في الدولة والاستقلال وممارسة السيادة مربوطاً بموافقة إسرائيل وبتوافق معها يعني إعطاء شرعية للجهود الإسرائيلية لتعطل هذا الحق بل وإكساب إسرائيل المزيد من مداخل القوة في النظام الدولي لممارسة هيمنتها على الشعب الفلسطيني لإدراكها أن القوى الدولية لن تقوم بفرض أي حل عليها. لذا فهي في حل من أي ضغط جدي ناهيك عن أي عقوبات محتملة.

ثالثاً، مازال التاريخ يصب زبته على ماكينه الوعي الاوروي تجاه إسرائيل. فالاخيرة تبرع في ايقاد الذاكرة الاوروية وتعديها بالمحرقة وآلام اليهود على يد اوروبا. ويمكن فهم كيف يتم استبعاد أي فرصة لمعاقبة إسرائيل تحت جرس إنذار تلك الذاكرة. لكن هذا في حد ذاته يحمل جملة من المغالطات يكمن اولها في أنه يأتي على حساب الآلام الفلسطينية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وثانيها أن أحداً لا يطالب أوروبا بمحاربة إسرائيل بل بأن تلتزم إسرائيل بالقانون الدولي وضوابطه. وعليه فهو يعني أن لدى إسرائيل عذر مسبق لانتهاك القانون الدولي والاخلال بكل النظم والمواثيق الدولية. إن ابعدها ما وصلت إليه اوروبا خلال السنوات الستين الماضية من عمر الصراع لم يكن أكثر من تلطيف مواقفها تجاه الفلسطينيين. فالخط البياني للمواقف الاوروية يدل على تصحيح بسيط تجاه إقرار الحقوق الفلسطينية التي كانت تنتكر لها اوروبا بل وساهمت في ضياعها، ولا توجد مناطق كثيرة في هذا الخط البياني تدلل على تراجع في علاقات بروكسل بتل أبيب.

إن أي مداخله فلسطينية ونقاش فلسطيني مع اوروبا يجب ان ينطلق من اطروحة المسؤولية التاريخية التي يقع على كاهل اوروبا محوها والتكفير عنها وإن تناسي هذا الجانب في النقاش من شأنه أن لا يضعف فقط المقولات الفلسطينية بل إنه يجعل تدخل اوروبا في الصراع كتدخلها في ازمة الاكراذ وهذا ينافي الحقيقة. فأوروبا تتحمل مسؤولية كبرى عما جرى للشعب الفلسطيني من حيث مسؤوليتها التاريخية عن اقامة دولة إسرائيل او عن صمتها على المجازر التي ارتكبت بحقه على يد العصابات وبعد ذلك الجيش الإسرائيلي وبسلاح اوروي. إن قيمة هذا تكمن في ان ما تقدم عليه أوروبا من خطوات باتجاه انصاف الشعب الفلسطيني لا يرقى إلى حجم الظلم الذي اوقعته عليه وساهمت فيه. يقول علماء التنمية إن التنمية حق للدول النامية على الدول الغنية التي امتصت خيراتها في لحظات شبابها ونهضتها وبالتالي عززت من الفجوة الحضارية مع تلك الدول لصالحها. وبذات القدر فإن ما تقوم به اوروبا للشعب الفلسطيني حتى الآن لا يصح الخطأ التاريخي الذي ارتكبه بحقه ولا يقلل

من وقعه وأثره على مصير هذا الشعب. إن إحياء مثل هذه المداخلة من شأنه ان يعزز المطالب بدور اوروبي اكثر حزمًا اتجاه إسرائيل وسياساتها التي تأسست على النفع والمساعدة التي ساهمت بها أوروبا لها. وفي ذلك لا بد من إشراك النخب المعرفية والمجتمعية في هذه المداخلة خاصة عبر تعزيز علاقات المجتمع المدني الفلسطيني مع نظيره الاوروبي من اجل الكشف عن زيف المواقف المترددة التي تتخذها الدول الاوروبية والتي لا ترقى إلى مستوى العقوبات على الجرائم والمخالفات. وفي ذلك يمكن لحركات المقاطعة ان تقوم بدور اكبر من خلال تعزيز المنطلق الاخلاقي والمسوغ التاريخي لشرعة حملات المقاطعة والانتقال بها من مربع الدبلوماسية العامة إلى الدبلوماسية الرسمية. إن قوة ومكانة أوروبا في الكون هامتان كما ان الدور الذي قامت به أوروبا في تضييع الحقوق الوطنية الفلسطينية ليس أقل أهمية وإن تصحيح الخطأ التاريخي لا يمكن ان يقتصر على المساعدات الإنسانية لأن هذه حق من حقوق الشعوب النامية تعويضاً عن فترات الاحتلال بل إن جوهر ومكمن الخطأ كان سياسياً ويقع على أوروبا بما تملكه من قوة ان تعمل على تصحيحه.

ثمة أصوات في أوروبا باتت اكثر قناعة بضرورة ان يتجه الإتحاد لدعم تجسيد المطالب الفلسطينية بغض النظر عن وجهة نظر إسرائيل وموافقتها. ويقع على الفلسطينيين الضغط باتجاه تطوير وجهة النظر تلك والضغط من اجل تبنيها. فالدولة الفلسطينية التي يعتقد الإتحاد بأنها الطريق الأنسب لحل الصراع الدموي في الشرق الاوسط يجب أن تفرض فرضاً على إسرائيل في حالة مواصلتها لرفضها قبول الحل السلمي. ثمة شكوك في أن تعمل حكومة نتنياهو الثالثة التي شكلها بائتلافه مع يائير لبيد ونفتالي بينيت على استعادة عملية السلام بل إن السمة الابرز فيها هو عدم رغبتها في الخوض في القضايا الشائكة. حتى لو رغبت الحكومة الإسرائيلية في ذلك فإن الخطوط العريضة المتفق عليها بين الكتل الائتلافية تجعل فرصة السلام معدومة. هناك اجماع إسرائيلي واضح ضد تفكيك الكتل الاستيطانية وضد اخلاء المناطق الشرقية للضفة وضد حق العودة (٢٣). وبعبارة وردت على صفحات التواصل الاجتماعي فإن المعروض على الفلسطينيين هو "دولة دايت" بلا جيش وبلا حدود وبلا قدس وبلا أرض حتى.

إن تجسيد الحقوق الفلسطينية لا يعني ان الفلسطينيين نزعوا إلى الحلول احادية الجانب بل إن إصرار إسرائيل على مصادرة هذه الحقوق هو الاحادية بعينها. من هنا فإن الإتحاد مطالب بأن يدعم الخطوات الفلسطينية على مستويين. الاول في المحافل الدولية خاصة ان ثمة معارك دبلوماسية كثيرة في انتظار الفلسطينيين لنيل عضوية المؤسسات الدولية وما يترتب على ذلك من حقوق للفلسطينيين عليهم ان يمارسوها ولا ينتظروا كثيراً املاً في عروض جديدة من إسرائيل. إن سلة العروض الإسرائيلية لم يبق فيها إلا قشر البيض أما البيض فقد تكسر منذ زمن طويل. المستوى الثاني أن يتعامل الإتحاد مع المناطق الفلسطينية بوصفها أراضي الدولة الفلسطينية وأن وجود إسرائيل ليس احتلالاً فحسب وليس غير

شرعي فحسب بل يتوجب تدخلاً دولياً على الصعيد القانوني وربما الحظر والعقاب الاممي. قد يبدو هذا متعديراً من وجهة نظر البعض خاصة في أوروبا لكن بدبلوماسية فاعلة ونقاش عميق في الرأي العام يمكن تطوير رأي عام فاعل ضاغط بهذا الاتجاه. يقع على الإتحاد مسؤولية الانتقال من مشاهد إلى فاعل في تصحيح الخطأ الكبير الذي ارتكبه دوله الاعضاء بحق الشعب الفلسطيني منذ وعد بلفور المشؤوم. من هنا فإن على الفلسطينيين أن يصححوا أيضاً الخطأ الفادح الذي ارتكبه لحظة قبلوا ان يكون المجتمع الدولي مجرد وسيط في عملية السلام، والوسيط رهن موافقة الطرفين بقبول وساطته. هكذا وجدت إسرائيل نفسها في منأى عن أي ضغط دولي في حالة رفضت الوساطة كما كانت تفعل طوال العقدين الماضيين. إن مسؤولية المجتمع الدولي وتحديدأ أوروبا لا يجب ان تكون الوساطة بل عليها أن تمتلك الحق في التدخل لإنفاذ السلام وفرضه على الاطراف الراضة له. فالجيوش تخرج لاحتلال بغداد ولإسقاط القذافي وتجوب الطائرات الفرنسية سماء القارة السوداء ولا أحد يجرؤ على القول بضرورة عقاب إسرائيل ولو عبر المقاطعة التجارية. على الخطاب الفلسطيني ان يطور من نفسه ويصلب من مقولاته بحيث يملك الجرأة لطرح هذه الأفكار والمطالبة بتنفيذها. فأوروبا ليست وسيطاً بل طرفاً وهي ليست "شاهد مشفئ حاجة" بل هي متهم ومدان مشارك في الكارثة، ولا يجب ان نقبل ان تظل تندد فيما هي تمتلك القوة في النظام الدولي لفرض عقوبات على إسرائيل ولو من طرفها، سيما انها تمتلك الفعالية الاقتصادية والتجارية والعلمية التي تعزز من هيمنة إسرائيل على الشعب الفلسطيني. من هنا تقع اهمية ممارسة دبلوماسية ضاغطة على الإتحاد الاوروي في هذا الجانب حتى يتحمل مسؤولياته التاريخية والأخلاقية ناهيك عن مصالحه الحيوية في المنطقة. وإن تثوير الجوانب القانونية والرأي العام وحركات المقاطعة سيساهم بشكل كبير في عملية الضغط تلك. ولعل هذه الدراسة جزء من هذا إن نجحت في توصيل مقولتها الأساسية.

هوامش

- (١) للمزيد حول نظام القطب الواحد انظر وليم وولفورت، ٢٠٠١. استقرار عالم القطب الواحد، - دراسات عالمية- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دبي.
- (٢) يمكن تعقب تاريخ فكرة الوحدة الأوروبية منذ الإمبراطورية الرومانية. فحلم توحيد أوروبا وإن لم يتحقق بشيء من الواقعية إلا في السنوات الخمسين الماضية، إلا أنه راود فلاسفة وسياسيين وملوك ورجال دين على مدار التاريخ الأوروبي. وحقيقة الأمر أن الفترة بين الحرين شهدت حراكاً فكرياً خصباً هدف للبحث عن أشكال من التعاون بين الدول الأوروبية بغية تجنبها أي تصادم مثلما حدث في الحرب الأولى. وصاغ العديد من رجال الفكر والمال والسياسة جملة من الأفكار التي قدمت تصورات لأطر وهياكل تنسيقية وفدرالية في هذا الاتجاه.
- (٣) تضم المنظمة الآن أكثر من ثلاثين دولة كان أخرها في الانضمام إسرائيل وتشيكيا واستونيا وسلوفينيا التي التحقت في مايو ٢٠١٠.
- (٤) جون بيليس و ستيف سميث، ٢٠٠٤. عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي. الصفحة ٨٧٦
- (٥) يرتكز التحليل السابق على عاطف أبو سيف، أوروبا والبحث عن دور، تحت الطبع.

- Robert Kegan, 2003. Of Paradise and Power. America and Europe in New World Order, Knopf, New York (٦)
(٧) المصدر السابق.
(٨) المصدر نفسه.
- Abu Saif, Atef, "EU and the Palestinian Question: political Aspects", MA thesis, (Bradford: University of (٩)
(Bradford, 1999
(١٠) خالد الحسن، ١٩٨١. فلسطين وأوروبا: دبلوماسية المواجهة، دار الكلمة للنشر، بيروت.
(١١) الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية. محمود خالد الأزعر. دراسات الجليل للنشر. عمان، ص ١٤٨.
(١٢) حول وقائع الحوار العربي الأوروبي انظر: أحمد صدقي الدجاني، ١٩٧٩. منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي، دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.
(١٣) بشارة خضر، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، (ت. منصور القاضي)، بيروت، ٢٠٠٣، الصفحة ٤٤٢.
- Smith, Michael, "Understanding Europe's New Common and Foreign Policy: A Primer for Outsiders, Institute (١٤)
(on Global Conflict and Cooperation policy papers, no. 52. (California: University of California, 2000
(١٥) بشارة خضر، ٢٠١٠. أوروبا من اجل المتوسط. من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (١٩٩٥-٢٠٠٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
(١٦) "اقترحوا سلسلة من التوصيات في مجالات متعددة: القنصل الأوروبيون يوصون دولهم بالتعامل مع القدس الشرقية كعاصمة فلسطينية مستقلة"، جريدة الأيام، ١١ يناير ٢٠١١.
(١٧) عاطف أبو سيف، الإتحاد الاوروبي وإسرائيل: الشراكة الناعمة، مدار، رام الله، ٢٠١١.
- Ireland Palestine Solidarity Campaign, "Fact sheet: How Israeli arms companies benefit from EU science funds", (١٨)
2009, www.ipsc.ie
(١٩) أبو سيف، ٢٠١١.
- David Cronin, 2011. Europe's Alliance With Israel: Aiding the Occupation, Pluto Press, London, p 93 (٢٠)
(٢١) أبو سيف، ٢٠١١.
(٢٢) Cornin, 2011
(٢٣) امطانس شحادة وعاطف ابو سيف، "مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية ٢٠١٢" في هنيذة غانم، التقرير الاستراتيجي الإسرائيلي، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٣.

المراجع

المراجع العربية

- أبو سيف، عاطف. لحظة أوروبا: أوروبيا والبحث عن دور، قيد الطباعة ٢٠١٣
- الاتحاد الاوروبي وإسرائيل: الشراكة الناعمة، مدار، رام الله، ٢٠١١.
- الأزرع، محمود خالد. الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية. عمان: دراسات الجليل للنشر، ١٩٩٠
- بيليس، جون وسميث، ستيف. عولمة السياسة العالمية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، دبي. ٢٠٠٤
- الحلو، انجلينا. إسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.
- الحاج، علي. سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه ٥١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.
- الحسن، خالد. فلسطين وأوروبا: دبلوماسية المواجهة، بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨١
- خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ت. منصور القاضي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.
- أوروبا من اجل المتوسط. من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (١٩٩٥-٢٠٠٨)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.
- الدجاني، أحمد صدقي، منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي، دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق، بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٩.
- روي، أنطوني. مع عرفات في فلسطين: تاريخ العلاقة الفلسطينية - الإيطالية، ت: مجير الأحمد، رام الله: وزارة الثقافة، ١٩٩٨.
- سعيد، عبد المنعم. الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.
- شحادة، امطانس و ابو سيف، عاطف. "مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية ٢٠١٢" في هنيذة غانم، التقرير الاستراتيجي الإسرائيلي، رام الله: مركز مدار، ٢٠١٣
- نافعة، حسن. الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.
- وولفورت، وليم. استقرار عالم القطب الواحد، - دراسات عالمية-، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١.

المراجع الأجنبية

- Abu Seif, Atef. "The EU and the Palestinian Problem: Political Aspects", MA. Diss. University of Bradford, UK, 1990.
- Ahlsweide, Stefan. "Israel's European Policy after the Cold War". PhD diss., University of Maryland, Hamburg University, 2008.
- Anderikiene, Laima. " EU parliament is damaging EU-Israel". 282011/2/.
- <http://euobserver.com/2431886/>
- Bulut , Esra. "The Settlements from a European Perspective, Israel European Policy Network", June 2009.

Cronin, David. *Europe's Alliance With Israel: Aiding the Occupation*, London: Pluto Press 2011.

Escribano, Gonzalo. "Promoting EU-Israel Trade Integration: The Bilateral and Regional Dimensions", in *The Israeli European Policy Network – The Monitor of the EU-Israel Action Plan* Edited by Roby Nathanson and Stephan Stetter. Tel Aviv: Friedrich-Ebert-Stiftung & Israeli European Policy Network, 2006.

EUREKA, "From Knowledge based Legacy to innovation Economy", EUREKA News. no. 89, July 2010.

Gross, Eva. "ESDP and Israel", in *Renewing the Middle East: Climate Changes in Security and Energy and the New Challenges for EU-Israel Relations*, Edited by Roby Nathanson & Stephan Stetter, 112128-.Tel Aviv: Friedrich-Ebert-Stiftung & Israeli European Policy Network, 2008

Kegan, Robert. *Of Paradise and Power. America and Europe in New World Order*, New York: Knopf, 2003.

Schäfer, Isabel. "The EU as a Transformative Power in the MENA region: Implications for Israel", in *Renewing the Middle East: Climate Changes in Security and Energy and the New Challenges for EU-Israel Relations*, Edited by Roby Nathanson & Stephan Stetter163182-. Tel Aviv: Friedrich-Ebert-Stiftung & Israeli European Policy Network, 2008.

Teichler, Smith, Michael., *Understanding Europe's New Common and Foreign Policy: A Primer for Outsiders*, Institute on Global Conflict and Cooperation policy papers, no. 52. California: University of California, 2000

Thomas A. "Israeli-European Armaments Cooperation Israel-EU", in *Renewing the Middle East: Climate Changes in Security and Energy and the New Challenges for EU-Israel Relations*, Edited by Roby Nathanson & Stephan Stetter, 129151-, Tel Aviv: Friedrich-Ebert-Stiftung & Israeli European Policy Network, 2008
and the Barcelona Process", EuroMeSCo Working Papers, No 3, 1998.

Youngs , Richard. "Ten years of the Barcelona Process: A Model for Supporting Arab Reform?" working paper 2, Madrid: Fundación para las Relaciones Internacionales y el Diálogo Exterior, January 2005.